

## التقرير الميداني السنوي لانتهاكات عام 2018

التاريخ: 2019/1/20

\*مقدمة:

يُعد عام 2018 عامًا حافلًا بانتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل ودمويًا كذلك الحال. فقد كثفت قوات الاحتلال من انتهاكاتهما واعتداءاتهما على الفلسطينيين في الأرض المحتلة، واستخدمت العنف المفرط في كثير من الأحيان، لا سيّما في اعتداءاتهما على المتظاهرين الفلسطينيين السلميين في مسيرات العودة التي انطلقت منذ يوم الأرض الموافق 2018/3/30 واستمرت حتى يومنا هذا. وواصلت سلطات الاحتلال خلال عام 2018 سياسة هدم المنشآت والمساكن الفلسطينية على نطاق واسع، لا سيّما في مدينة القدس المحتلة والمناطق المصنفة "ج"، بهدف تهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، في الوقت الذي استمرت به سلطات الاحتلال بشن حملات مدهامات وتفتيش واعتقالات وتضييق حرية الحركة واستمرار التوسع الاستيطاني ومصادرة أراضي الفلسطينيين.

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي، واصلت السلطة الفلسطينية من ناحية، وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة من ناحية أخرى، سياسة الاحتجاز التعسفي على خلفيات حرية الرأي والتعبير والانتماء السياسي، بالإضافة إلى الاستدعاءات وسوء المعاملة والضرب وفي أحيانٍ عديدة التعذيب في ظل فشل جهود المصالحة الوطنية، وهو ما ينعكس عادةً على حالة الحقوق والحريات ويؤدي للمزيد من تدهور الحالة الحقوقية وتضييق هامش الحريات الضيق أصلاً. فقد أثبت عام 2018 فشل الأطراف الفلسطينية في توسيع هامش الحريات وتعزيز مركبات حقوق الإنسان في الثقافة السياسية والأمنية رغم انضمام دولة فلسطين إلى كثير من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وفيما يلي تقرير مؤسسة الحق حول أهم الانتهاكات التي وثقتها مؤسسة الحق خلال العام المنصرم، على الصعيد الداخلي وعلى صعيد انتهاكات دولة الاحتلال.

## أولاً: انتهاكات قوات الاحتلال

### 1. الشهداء:<sup>1</sup>

وثقت مؤسسة الحق استشهاد 303 فلسطينياً خلال عام 2018،<sup>2</sup> وقد بلغ عدد الأطفال من بين العدد الإجمالي للشهداء 60 شهيداً، وهي نسبة كبيرة جداً إذا ما قورنت بالعدد الإجمالي للشهداء الفلسطينيين، كما بلغ عدد الشهداء من مجمل العدد الكلي للشهداء 4 شهداء. ولم يسلم الصحفيون والمسعفون من نيران قوات الاحتلال، حيث سقط خلال استخدام قوات الاحتلال القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين صحفيين اثنين هما: ياسر عبد الرحمن مصطفى مرتجى وأحمد حسن أبو حسين، وثلاثة مسعفين أثناء قيامهم بعملهم وهم: موسى جبر عبد السلام أبو حسنين، وروزان أشرف عبد القادر النجار، وعبد الله صبري عطية القطبي. ولم تسلم فئة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من الاستهداف والقتل المباشر، فقد قتلت قوات الاحتلال 10 فلسطينيين من ذوي الاحتياجات الخاصة خلال العام.

وبلغ عدد شهداء مسيرات العودة في غزة 180 شهيداً وشهيدة ارتقوا أثناء مشاركتهم في مسيرات العودة التي انطلقت منذ يوم الأرض الموافق 30 آذار/مارس 2018 جراء استخدام قوات الاحتلال القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات. في حين قتلت قوات الاحتلال في يوم واحد، يوافق 2018/5/14، 58 فلسطينياً دفعة واحدة، بالإضافة إلى 15 شهيداً آخرين ارتقوا جراء إصابات أصيبوا بها في ذات اليوم في الأيام القليلة اللاحقة ما يجعل مجمل الشهداء الذين ارتقوا جراء اعتداءات قوات الاحتلال على مسيرات العودة في هذا اليوم 73 شهيداً.

واحتجزت قوات الاحتلال جثامين 31 شهيداً هذا العام، لم تسلم جثامين 21 شهيداً منهم حتى الآن ولا زالت تحت الاحتجاز، في حين سلّمت جثامين 10 شهداء فقط منهم، وكثيراً ما تحتجز قوات الاحتلال جثامين الشهداء الذين تتمكن قوات الاحتلال من اعتقالهم بعد الإصابة. ويلاحظ أن قوات الاحتلال تضع شروطاً قاسية على عائلات الضحايا لا سيما في مدينة القدس المحتلة قبل تسليم الجثامين، تشمل شروطاً تحدد عدد المشاركين في التشييع ومكان الدفن وغيرها من الشروط المهينة بحق الشهداء وذويهم. هذا علماً بأن قوات الاحتلال قد احتجزت جثامين 192 شهيداً منذ شهر تشرين أول/أكتوبر من عام 2015 حتى نهاية عام 2018، وبقي من هذا الإجمالي 22 شهيداً محتجزاً حتى الآن بعد تسليم جثامين بقية الشهداء خلال السنوات الماضية.

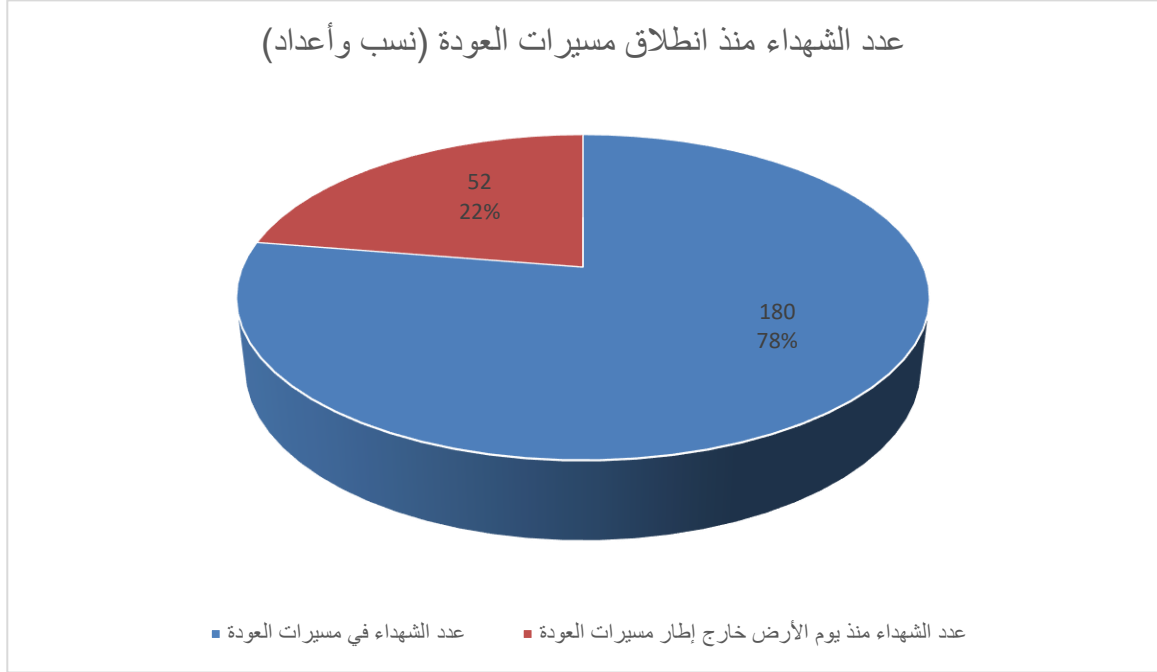
<sup>1</sup> تقدم مؤسسة الحق إحصائيات شاملة بخصوص عدد الشهداء الفلسطينيين.

<sup>2</sup> يشمل الرقم الشهداء في الأرض الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى شهيدتين من أراضي عام 1948.

ويبتين من توثيق مؤسسة الحق أن أكثر من 222 شهيداً قد ارتقوا نتيجة إصابة بالرصاص الحي في الجزء العلوي من الجسم، أي أن غالبية الشهداء الفلسطينيين قد أطلق عليهم النار بنية القتل، وترهن هذه المؤشرات على أن قوات الاحتلال تطلق النار لتقتل، وهي السياسة التي أقرها المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر بشكل رسمي ومعلن قبل يوم واحد من انطلاق مسيرات العودة في أواخر شهر آذار/مارس 2018 استجابةً لدعوات الاحتجاج الفلسطينية في قطاع غزة المحاصر منذ سنوات، حيث قرر المجلس إطلاق النار على كل شخص يقترب من السياج الحدودي الفاصل بين دولة الاحتلال وقطاع غزة المحاصر فيما يتناقض وضرورة الاستخدام المتدرج للقوة.<sup>3</sup>

وتظهر تحقيقات مؤسسة الحق أن الغالبية العظمى من الشهداء الفلسطينيين قد قتلوا دون تشكيل خطرٍ على جنود الاحتلال، بل إن معظم هؤلاء الشهداء، وقد ارتقوا في سياق مسيرات العودة والاحتجاجات الفلسطينية على السياج الفاصل في غزة، كانوا عزلاً مكشوفين أمام جنود الاحتلال الذين تمركزوا خلف سياجين محصنين بالأبراج والآليات العسكرية والخنادق الترابية. ومن اللافت أن نسبة كبيرة جداً من الشهداء قد ارتقوا حتى وهم يعتصمون مئات الأمتار بعيداً عن السياج الحدودي الفاصل حيث كانت مئات العائلات تعتصم في خيام أطلق عليها اسم مخيمات العودة بشكلٍ سلمي.

<sup>3</sup> “Israeli Government Issues “Shoot To Kill” Orders in Preparation for Friday Protests”. **IMEMC**. March 29. <http://imemc.org/article/israeli-government-issues-shoot-to-kill-orders-in-preparation-for-friday-protests/>; and “Israeli Supreme Court fully adopts Israeli army’s shoot to kill policy in Gaza”. **Wafa**. May 25 2018 <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=7pZ82va97854484695a7pZ82v>



## 2. الهدم:<sup>4</sup>

استمرت قوات الاحتلال في استخدام أداة وسياسة الهدم ضد الفلسطينيين خلال عام 2018، وبصرف النظر عن الذرائع التي تتذرع بها سلطات الاحتلال لهدم المنشآت الفلسطينية، فقد بلغ عدد المنشآت المهدمة الإجمالي 266 منشأة. ومن مجمل المنشآت المهدمة، هدمت قوات الاحتلال 126 مسكنًا خلال عام 2018، وبلغت حالات الهدم الإداري منها 110 مساكن، و16 مسكنًا عقابيًا، أدت إلى تهجير 513 فلسطينيًا من بينهم 207 أطفال. في حين بلغ عدد المنشآت الخاصة المهدمة - باستثناء المنازل - 140 منشأة، الجزء الأكبر منها منشآت خاصة تستخدم لأغراض تجارية وزراعية.

وتتذرع سلطات الاحتلال أساسًا بغياب وجود ترخيص بناء لهدم مئات المنشآت سنويًا، علمًا بأن معظم المنازل المهدمة تقع في مناطق "ج" أو في القدس المحتلة، وهي مناطق تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة إداريًا وأمنيًا، وتمتنع عن الموافقة على رخص البناء للفلسطينيين في هذه المناطق في الغالبية العظمى من الحالات لإجبار السكان على الرحيل عن بلداتهم، لذلك يضطر الفلسطينيون أن يشيدوا فيها منشآتهم

<sup>4</sup> تقدم مؤسسة الحق إحصائيات شاملة بخصوص عدد المنشآت الفلسطينية المهدمة.

دون رخص بناء على أن يهجروا أماكن سكنهم. ويبلغ عدد المنشآت المهذومة في مناطق "ج" ومناطق القدس المحتلة التي ينطبق عليها الوصف المذكور 247 منشأة من مجمل 266 منشأة مهذومة خلال العام، أي أن الغالبية القصوى من المنشآت المهذومة تعود إلى رفض سلطات الاحتلال إقرار مخططات هيكلية وإصدار تصاريح بناء في المناطق التي تخضع لسيطرتها الكلية.

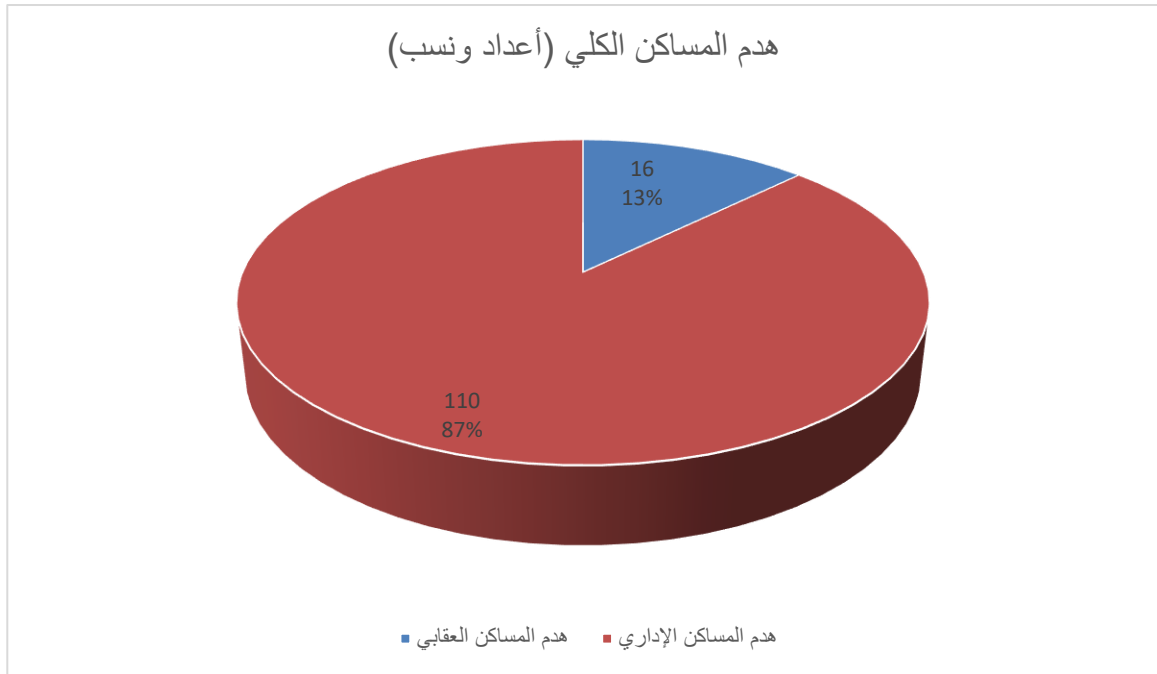
وفي حين تخدم قوات الاحتلال منشآت الفلسطينيين لأسباب تتعلق بالترخيص في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، فإن معظم حالات الهدم العقابي نفذت بحق منازل تقع في المناطق المصنفة "أ" و"ب" حسب اتفاقية أوسلو، والتي تخضع نظرياً لسيطرة السلطة الفلسطينية كلياً في المنطقة الأولى، وإدارياً في المنطقة الأخيرة، كعقاب جماعي لعائلات أفراد تتهمهم بتنفيذ عمليات ضد إسرائيليين.

ولم تكتمل سلطات الاحتلال بسياسة تدمير البيوت وتهجير السكان، بل ولم تمنح قاطني المساكن فرصة إخراج المحتويات قبل الهدم في أغلب الحالات، إذ تظهر الإحصائيات أن سلطات الاحتلال لم تمنح السكان فرصة إخلاء المساكن قبل الهدم في 70 حالة من 110 مساكن هدمت إدارياً، أي حوالي ثلثي المساكن المهذومة، ويثبت ذلك أن دولة الاحتلال تتبنى عن قصد سياسة تدمير المساكن على ما فيها من مقتنيات ومحتويات ما يصعب حالة الأسر بعد الهدم. ويؤشر ذلك على أن دولة الاحتلال تتخذ من الهدم الإداري أيضاً وسيلة وسياسة عقابية تهجيرية وليست مجرد هدم لأسباب غياب الترخيص. وينطبق ذلك على المنشآت الخاصة، فلم تمنح سلطات الاحتلال فرص إخلاء محتويات في 91 حالة من المجمل، أي غالبية المنشآت المهذومة. وخلافاً لتأثير هدم المنشآت الخاصة، لا سيما التجارية منها، سلباً على اقتصاد البلد المنهار أصلاً بسبب إجراءات الاحتلال، وكذلك تدمير مداخل مئات الأسر الفلسطينية التي تعتنش على العمل الخاص ومختلف ضروب التجارة.

وتعد مؤشرات عام 2018 مثلاً ساطعاً على مدى استهداف دولة الاحتلال لمدينة القدس المحتلة التي شهدت تحركات سياسية مكثفة لضمها مرة واحدة وللأبد للسيادة الإسرائيلية من خلال تعميق حالة الفصل بينها وبين باقي الضفة الغربية المحتلة. فقد هدمت سلطات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة 108 منشآت، منها 47 مسكناً و61 منشأة خاصة، ما يشكل 43% من مجمل المساكن المهذومة في الأرض الفلسطينية المحتلة و44% من مجمل المنشآت الخاصة المهذومة، ولم يمنح أصحاب 67 حالة من المجمل من إخلاء محتوياتها. وأدى هدم المساكن في القدس المحتلة إلى تهجير 198 فلسطينياً من بينهم 102 طفلاً، غالباً ما يتجهون إلى منازل أقربائهم أو إلى بيوت مستأجرة لحين تمكنهم بعد سنوات طويلة جداً من بناء مساكن جديدة. علاوة على ذلك، يظهر أن غالبية من حالات الهدم قد نفذت بحق منشآت

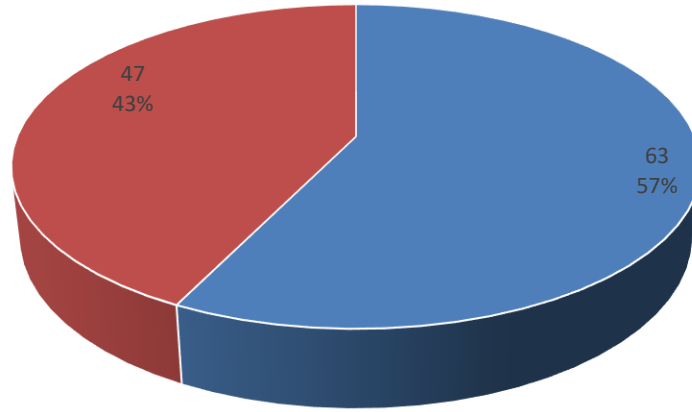
قرية من مستوطنات أو مشاريع احتلالية أو شوارع شوارع التفافية. ويتبين أن كافة منشآت القدس المحتلة قد هدمت تحت ذرائع تتعلق بغياب وجود ترخيص بناء، في حين لا يوجد حالات هدم عقابي في القدس المحتلة خلال عام 2018.

يتضح مما سبق أن الاحتلال الإسرائيلي يهدف إلى تضيق الخناق على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتهجير أكبر عدد ممكن من المناطق المستهدفة التي تحاك مخططات سياسية لضمها لدولة الاحتلال مستقبلاً بدون الفلسطينيين المقيمين عليها. وتكمن الخطورة في أن هذه المناطق المستهدفة والتي نفذت فيها غالبية عمليات الهدم والتهجير تشكل حوالي 61% من أراضي الضفة الغربية المحتلة وحوالي 87% من أراضي مدينة القدس المحتلة، وتهدف سلطات الاحتلال بذلك إلى حشر الفلسطينيين في الكانتونات الجغرافية التي تبقى من مجمل الأراضي المستهدفة بعد تقليص عدد سكانها إلى نسبة لا تكاد تذكر، وهو تم بالفعل.



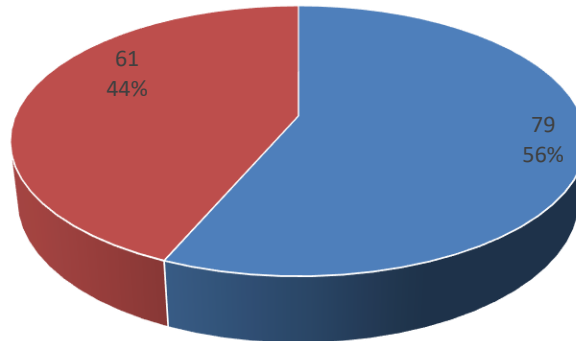


### هدم المساكن الكلي بسبب تصاريح البناء (أعداد ونسب)



■ عدد المساكن المهذومة في القدس المحتلة ■ عدد المساكن المهذومة في الضفة الغربية دون القدس المحتلة

### توزيع هدم المنشآت الخاصة الكلي (أعداد ونسب)



■ عدد المنشآت المهذومة في القدس المحتلة ■ عدد المنشآت المهذومة في الضفة الغربية دون القدس المحتلة

### 3. انتهاكات أخرى:

وثقت مؤسسة الحق مئات الانتهاكات الإسرائيلية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة في إطار السعي لتحصيل مؤشرات حول أنواع الانتهاكات الإسرائيلية بشكل عام، والاستفادة من مادة التوثيق كفيلاً، ولا تقصد المؤسسة من ذلك توثيق كافة الانتهاكات بل عينة محددة منها.

وتنوعت الإجراءات الإسرائيلية الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة في سبيل إحكام قبضة الاحتلال على الأرض والشعب الفلسطيني الراحل تحت الاحتلال منذ عشرات السنوات، وفيما يعد امتداداً لسياساتها القائمة، استخدمت دولة الاحتلال المدهمات الليلية والتفتيش والاعتقال والمصادرات والتعذيب والتنكيل والقتل والقصف وفرض قيود على حرية الحركة والتنقل، والاستدعاءات، والمصادرات، وتخريب الممتلكات الخاصة، وغيرها من الانتهاكات ضد الفلسطينيين.

ومن مجمل مئات حالات المدهمة والتفتيش التي وثقتها مؤسسة الحق، يظهر أن دولة الاحتلال باتت تستخدم العنف بشكل أوسع ضد المنازل والمقيمين فيها كوسيلة عقابية ضد تجمعات سكانية. فقد وثقت الحق العديد من حالات التفتيش العنيف والاعتداء بالضرب على المقيمين في المنازل التي يتم عادةً مدهمتها بعد منتصف الليل، وتخريب محتوياتها، وتفجير أبوابها والتنكيل بالموجودين تحت حجة التفتيش الذي غالباً، وفقاً لتوثيقات الحق، ينفذ دون العثور على شيء يذكر.

وفيما يلي يروي محمد إبراهيم ما حدث معه يوم الأربعاء الموافق 2018/6/27 قائلاً:

... عند حوالي الساعة 4:00 صباحاً استيقظت من النوم على صوت تفجير الباب الرئيسي لمنزلي الكائن ببلدة بيت فجار، حيث فور استيقاظي من النوم وتوجهي نحو الباب الرئيسي لمنزلي، شاهدت مجموعة من جنود الاحتلال الإسرائيلي متواجدين على الباب الرئيسي للمنزل وكانوا بلباس عسكري كامل ومسلحين وجزء منهم مقنع بقناع لونه أخضر وجزء آخر غير مقنع وبرفتهم مجموعة كلاب بوليسية وفور ذلك انتشر جنود الاحتلال في داخل غرف المنزل. وطلب مني أحدهم متحدثاً باللغة العربية أن أبقى على ابني قيس خليل إبراهيم 19 عام في داخل غرفة النوم وأذهب أنا وزوجتي وباقي أبنائي البالغ عددهم أربعة إلى داخل غرفة نوم أخرى وعدم الحركة



فقمتم بذلك، أثناء توجهي إلى غرفة النوم شاهدت أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي يقوم بضرب ابني قيس  
صغراً على وجهه وركلاً على قدميه وكان يقوم بتكرار هذه الضربات، توجهت إلى داخل غرفة النوم أنا وزوجتي  
وأبنائي وجلست في داخلها ووقف جندي إسرائيلي على باب هذه الغرفة حيث أثناء جلوسي كنت أسمع صوت  
صراخ ابني قيس فحاولت في حينها أن أخرج من الغرفة وأتوجه حيث يوجد ابني ولكي أتمكن من الجنود الاحتلال  
الإسرائيلي من التعامل معه بهذه الطريقة العنيفة ولكن الجندي الذي كان واقف على باب الغرفة قام بمنعني وطلب  
مني البقاء جالساً وعدم الحركة... فقامت مجموعة من جنود الاحتلال بتفتيش غرفة نوم ابني قيس وبعثرة  
الأغراض بشكل عنيف ثم انسحبوا من منزلي عند حوالي الساعة 4:30 صباحاً. علمت لاحقاً من أحد جيرانني  
أنه أثناء اقتياد ابني قيس من قبل أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي كان هذا الجندي يقوم بضرب ابني  
ركلاً ولكمّاً على أماكن متفرقة من جسمه بشكل متكرر وكذلك كان يقوم بدفعه بشكل عنيف أثناء اقتياده.<sup>5</sup>

ويتضح من حوالي 348 حالة إصابة سواء بالرصاص الحي أو المغلف بالمطاط وثقتها مؤسسة الحق من بين آلاف مؤلفة من الإصابات  
خلال العام الماضي أن معظم حالات الإصابة بالرصاص الحي قد وقعت أثناء استخدام قوات الاحتلال العنف المفرط ضد المحتجين العزل  
خلال مسيرات العودة عند السياج الفاصل في قطاع غزة. وقد وثقت المؤسسة العديد من الإصابات بالرصاص الحي لأشخاص كانوا يقفون  
بعيداً عن السياج الفاصل بمئات الأمتار دون أن يشكلوا خطراً على قوات الاحتلال، وكثير من هذه الإصابات أفضت إلى إصابات بليغة  
وصلت إلى حد بتر وخسارة أحد أعضاء الجسم.

وفيما يلي إفادة الشاب إبراهيم عبد العال، وهو أب لثلاثة أطفال، حول قصص قوات الاحتلال له ما أدى إلى بتر ساقه، فيقول فيما حدث  
له في تاريخ 2018/3/30 أثناء مشاركته في مظاهرات سلمية شرق مدينة رفح ما يلي:

...وكنت أشاهد بعد سماعي صوت إطلاق النار عدد من المتظاهرين يصابون ويسقطون على الأرض ويقوم عدد  
من الشبان بحملهم ونقلهم إلى سيارات الإسعاف التي كانت تقف على شارع جكر الذي يبعد حوالي 300 متر  
عن الشريط الحدودي. بدأت بمساعدة الشبان في نقل المصابين وبعد حوالي نصف ساعة أي حوالي 2:30  
مساءً، سمعت صوت عدة أعيرة نارية وشعرت بشيء أصاب ساقتي بقوة فسقطت على الأرض ثم شعرت بألم

<sup>5</sup> إفادة رقم 449.

وخذلان في ساقَيّ. وبعدها تجمع عدد من الشبان حولي وحملوني وتقلوني سيراً على الأقدام إلى إحدى سيارات الإسعاف وتم نقلني مباشرة إلى مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس، وهناك خضعت للفحوصات الطبية وتبين أنني مصاب بعيارين في الساقين، وبعدها أدخلت إلى غرفة العمليات ومكثت بها حوالي أربع ساعات كما علمت لاحقاً، وبعدها نقلوني إلى قسم جراحة رجال، وعلمت بأنه تم بتر ساقَيّ الأيمن وقد قرر الأطباء بترها بسبب تفتك في العظام والأوعية الدموية، كما تسبب العيار الآخر بكسر في عظام الساق الأيسر، وقام الأطباء بتثبيت بلاتين في ساقَيّ الآخر... لكن الأصعب من ذلك أنني أفكر كثيراً كيف يمكنني ممارسة حياتي بشكل طبيعي بعد ذلك وكيف يمكنني أن أعيل زوجتي وأطفالي لاحقاً وأنا بساقٍ واحدة.<sup>6</sup>

وتعد التدريبات العسكرية من أهم أدوات الاحتلال في التنكيل بالفلسطينيين وتهجيرهم قسراً وفقاً لما وثقته مؤسسة الحق، ويظهر أن قوات الاحتلال تستخدم التدريبات العسكرية كوسيلة لتدمير المزروعات وتجريف الأراضي وتقييد حرية حركة السكان، بل وإخراجهم من بيوتهم لمدة مؤقتة بحجة وجود تدريبات عسكرية لا سيما في الأغوار، وكثير من الحالات أفضت إلى إصابة القذائف والأعيرة النارية خيام الفلسطينيين ومزارع الحيوانات بشكل مباشر.

وفيما يلي يروي عبد الله أبو الكباش تهجير قوات الاحتلال عائلات فلسطينية مؤقتاً من أجل إجراء تدريبات عسكرية فيقول:

في يوم الاحد الموافق 22\4\2018م ومع حوالي الساعة التاسعة صباحاً اقتحم مكان سكني جيب عسكري وجيب ذو لون ابيض يتبع ما يسمى الادارة المدنية وبعد ذلك ترجل منها الضابط المرافق للقوة وقام بإعطائي ورقة وهي عبارة عن اخلاء عسكري و لم يتحدث كثيراً سوى إنه قال بانها كما المرات السابقة وانه سوف يأتي بعد غد الثلاثاء باكراً من اجل اخلائنا لكي نكون جاهزين، وعلمت من إخوتي لاحقاً بأنهم هم أيضاً جميعاً حصلوا على نفس الاخطار سابق الذكر وهو إخطارنا بالإخلاء، أما ما حدث معي اليوم الثلاثاء ومع الساعة (5:45) صباحاً اقتحم مكان سكني جيب عسكري وجيب ذو لون أبيض سابق الذكر وفيه نفس الضابط الذي حضر

<sup>6</sup> إفادة رقم 190.

من وقت سابق وطلب مني إخلاء سبني مع زوجتي واطفالي والمواشي, ولقد كانت زوجتي تقوم بتحضير الحليب الاصطناعي أي الرضعة الجاهزة لطفلي الرضيع، غير ان الضابط لم يسمح لها بتجهيزها، واجبرها على مغادرة الخيمة السكنية مع بقية الاطفال ولقد سرنا جميعا مع الاطفال والمواشي وزوجتي ولقد سرنا جميعا وسار الجيب العسكري والجيب الاخر ذو اللون الابيض سابق الذكر خلفنا وبقيا خلفنا حتى ابتعدنا قرابة (2كم-3كم) عن مكان سكني، وكذلك الأمر عائلة اخوتي وابن أخي سابق الذكر ولقد تم تجميعنا في منطقة مفتوحة وفي العراء حيث لا خيام وشيء أو مكان يأوي الاطفال والأغنام ولا نحن ايضا، وكذلك الامر المواشي، غير أننا سرنا إلى مكان يبعد قليلا فيه احدى الاشجار (شجرة سدر) ولقد جلسنا جميعا تحت هذه الشجرة، غير أنه ما يضايقنا اننا نجلس على بعد بضعة كيلو مترات من خيامنا السكنية ولكننا نمنع من الذهاب إليها وأن نبقي بعيدين عنها، كما أنه اثناء وجودنا هنا شاهدنا الدخان المتصاعد بالقرب من خيامنا وفي المنطقة الجبلية الوعرة القريبة منها، كما أننا سمعنا الصوت القوي الذي صدر بسببها واعتقد بأنه تم إخلاؤنا بسبب هذه القذائف التي اطلقت من مواقع قريبة في الاغوار الى هذه المنطقة ولقد تكررت هذه الاصوات عدة مرات، كما انني اخشى على صغار المواشي أي الخراف الصغار التي تركت في الحظائر ورفضت إحضارها معنا لأنها لا تتحمل الشمس الحارقة، وأن ذلك سوف يؤدي بحياتها، غير أنني كما ذكرت أخشى ان تقع القذائف عليها او بالقرب منها، حيث انه حدث قبل قرابة عامين تم إخلاؤنا ، وعندما عدنا إلى خيامنا وجدت القذائف قد وقعت على بعد اقل من مئة متر من الخيمة ولقد احدثت فيها ثقوب فلو وقعت بالقرب من المواشي او الخراف فأنها سوف تصيبها او سوف تؤدي بحياتها , وكما تشاهد فقد اصبحت الساعة أكثر من الواحدة بعد الظهر، ولازلنا في العراء وتحت الشمس الحارة وتحت هذه الشجرة التي لا تكفي للاستظلال تحتها، ولن نستطيع العودة إلا عندما يحضر الجيب التابع لما يسمى الادارة المدنية لكي يسمح لنا بالعودة وأحيانا كما حدث سابقا لا يحضر احد فنعود بعد انتهاء مدة الاخطار أي في هذه المرة بعد الساعة الثانية بعد الظهر، كما أنه ما أود الإشارة إليه أنه سوف يتم إخلاؤنا مرة اخرى في (8و1) من ايار القادم(2018\5م) وهذا ما كتب في إخطار الإخلاء.<sup>7</sup>

<sup>7</sup> إفادة رقم 332.

ومن بين آلاف حالات الاعتقال التي نفذتها قوات الاحتلال خلال العام الماضي، وثقت مؤسسة الحق عينة تقدر بحوالي 253 حالة اعتقال، يتضح أنها تستهدف فئة الشباب تحديداً، لكن للأطفال نصيب كبير منها كذلك، وبنفس أسلوب الاعتقال الليلي غالباً والذي يرافقه تنكيل وتخويف وضرب في أحيان كثيرة.

ويروي الطفل نادر قراقرة فيما يلي ما حدث معه في تاريخ 2018/1/31 مثلاً لا حصراً على طريقة اعتقال قوات الاحتلال للقاصرين فيقول:

حوالي الساعة 15:00 عصراً وأثناء تواجدي بالقرب من جدار الفصل العنصري عند المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم منتظراً قدوم تكسي عمومي حتى أعود إلى منزلي الكائن بمدينة الدوحة جنوب مدينة بيت لحم... تفاجأت بقدوم قوة عسكرية إسرائيلية بلباس عسكري كامل ومسلحين ومقنعين بقناع لونه أسود ركضاً نحوي وفور وصولهم قام أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي بسحبي بعنف من رقبتي وقام برفعي للأعلى وأسقطني أرضاً، ومن ثم قام جندي اسرائيلي آخر بتوجيه عدة صفعات على وجهي وقام بشق قميصي الذي ارتديه وكان أحد الجنود أيضا يقوم بضربي لكمة على رأسي حيث أنه وجه لي هذه اللكمات عدة مرات وكنت أصرخ وأبكي من شدة الألم وأثناء ضربي من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي. حاولت الهرب ولكنني لم أستطيع ومن ثم قام أحد الجنود بالضغط على رقبتي وقام بسحبي الى حاجز بيت لحم الشمالي وطلب مني أن أجلس على درج حديدي فجلست وكنت أبكي وكان مجموعة من جنود الاحتلال يضحكون بصوت عالي ويصرخون علي باللغة العبرية وكنت لا أفهم ماذا كانوا يتحدثون، أثناء جلوسي على الدرج الحديدي في داخل حاجز بيت لحم الشمالي كان أحد الجنود يسألني باللغة العربية من هو الشخص الذي كان برفقتك وكنت أجيبه لم يكن أحد برفقتي.<sup>8</sup>

وعلاوة على انتهاكات قوات الاحتلال التي تمثل السياسة الرسمية لدولة الاحتلال الإسرائيلي، فإن انتهاكات المستوطنين المتصاعدة في حجمها ونوعها ضد الفلسطينيين، وفي ظل غياب المساءلة وإغفال اعتداءات المستوطنين التي باتت مشهداً يوميًا من حياة الفلسطينيين في الأرض

<sup>8</sup> إفادة رقم 155.

الفلسطينية المحتلة، تؤكد على أن هذه الجرائم إنما هي نهب إسرائيلي رسمي غير معان للضغط على الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم غير القابلة للتصرف.

وتتنوع انتهاكات المستوطنين، التي وثقت مؤسسة الحق عيّنة منها تقدر بحوالي 132 انتهاكاً، من خط شعارات عنصرية على جدران المنازل والمرافق العامة والممتلكات الخاصة في البلدات الفلسطينية، وتخطيم السيارات وإعطاب عجلاتها وخط شعارات عنصرية ضد الفلسطينيين عليها، واقتلاع وتقطيع الأشجار الفلسطينية لا سيما شجرة الزيتون التي اقتلع وقطع المستوطنون آلاً منها هذا العام، وإلقاء حجارة على المركبات الفلسطينية ما أوقع شهيدة فلسطينية وعشرات المجرى خلال العام، بالإضافة إلى التماس المباشر والضرب والتنكيل وإطلاق النار.

وقد وثقت مؤسسة الحق كثيراً من انتهاكات المستوطنين ضد الفلسطينيين تحت حماية قوات الاحتلال التي تتدخل في كل الحالات لصالح المستوطنين المعتدين، ولحمايتهم، ولقمع الفلسطينيين الذين يخرجون للدفاع عن أنفسهم ومنازلهم وممتلكاتهم. وتلعب قوات الاحتلال دوراً محورياً بهذه الطريق في تشجيع اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين، ويمكن تلمس ذلك في منطقة جنوب نابلس التي يلحظ فيها كثافة في اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين، ففي كل مرة تتدخل قوات الاحتلال وتداهم البلدات الفلسطينية لحماية المستوطنين المعتدين، كلما تكررت الاعتداءات في الأيام والأسابيع التالية لا سيما في ظل انتهاج حكومة الاحتلال نهب عدم المحاسبة على الجرائم التي يرتكبها المستوطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفيما يلي يروي نضال الفقي اعتداء المستوطنين عليه بشكل عنيف أثناء عمله كسائق حافلة في القدس المحتلة، كأحد النماذج على خطورة اعتداءات المستوطنين، وذلك في تاريخ 2018/12/13 فيقول:

...ورأيت سيارة بيضاء اللون من نوع سكودا تقف في عرض الشارع حيث كان مغلقاً للشارع وضغطت على زامور الباص لكي يقوم سائق السيارة بفتح الشارع وإزالة السيارة، فرأيت شخصين يضعون الكيباه وهي القبعة الخاصة باليهود وكانوا بلباس المستوطنين وهو القميص الابيض والبنطال الأسود كانوا قادمين من جهة عربية لبيع الفلافل وعندما شاهدوني بدأ الاثنان بشتمني وشاهدت أحدهم يتوجه إلى السيارة وهو كان يرتدي معطفاً أيضاً وشاهدته يحضر البومة وتوجه الاثنان نحوي وبدؤوا يقولون لي أنني "عربي زباله" باللغة العبرية وبصقوا نحوي فقامت بتجاهلهم وقادت الحافلة على الرصيف لكي تمر الحافلة ..... ورأيت خلفي حافلة أخرى تابعة لنفس



الشركة التي اعمل بها ونزل سائقها... وسألني ما حدث معي فقلت له ما حصل فتفاجأت بنفس الشخصين  
يفتحان باب الحافلة الخاص بدخول الركاب من الكبسة الخارجية لباب الحافلة ودخلوا إلى الباص... وبدأ  
الشخصان بالتهجم علي بالضرب... وحاولت الدفاع عن نفسي وصد الاعتداء فتفاجأت بصعود حوالي عشر  
اشخاص بلباس المستوطنين نفسه اي البنطال الاسود والقميص الابيض وكان معهم فتاتين بلباس مدني عادي  
وبدؤوا جميعهم بضربي بالبكسات والشلايلط وبينما كانوا يضربوني جميعهم قام احدهم بضربي بواسطة البومة  
مرتين على عيني في نفس المكان على عيني اليسرى وهو نفسه الشخص الذي اعترض طريقي في البداية بالسيارة  
السكودا واستمر الضرب حوالي خمس دقائق... ويذكر أن التقرير الطبي يشير الى كسر في عيني اليسرى وتم لصق  
جنف عيني وهناك رضوض في ظهري ورجلي اليسرى وأنا الان في اجازة مرضية حيث تم تحويلي الى طبيب العظم  
ونسبة الرؤيا حسب تشخيص طبيب العيون حوالي 50% في عيني اليسرى.<sup>9</sup>

#### ثانياً: انتهاكات السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في غزة:

وثقت مؤسسة الحق 135 حالة احتجاز تعسفي نفذتها أجهزة الأمن المختلفة التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطة الأمر  
الواقع في قطاع غزة. وبلغت حالات الاحتجاز على ذمة المحافظ 11 حالة من العدد الإجمالي، وحالتان على ذمة اللجنة الأمنية المشتركة.  
وتعود خلفية الاحتجاز في غالبية الانتهاكات إلى حرية الرأي والتعبير أو الانتماء السياسي أو المشاركة في احتجاجات سلمية.

وبلغ عدد حالات التعذيب و/أو سوء المعاملة التي وثقتها المؤسسة 57 حالة، في حين بلغت حالات الاستدعاء لمقابلة جهات أمنية 27  
حالة. وبلغت إحالات التقاعد القسري التي وثقتها مؤسسة الحق 82 حالة غالبيتها العظمى لموظفي الوزارات المختلفة، علماً بأن عدد  
المحالين للتقاعد القسري أكبر بكثير من هذا العدد. كما وثقت مؤسسة الحق عشرات الاعتداءات على أشخاص شاركوا في تجمعات سلمية  
مطلبية وسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووثقت مؤسسة الحق 18 حالة تفتيش نفذتها الأجهزة الأمنية، صودر خلالها أجهزة إلكترونية  
في 10 حالات من العدد الإجمالي. وبلغ عدد حالات الفصل التعسفي من العمل 9 حالات، غالبيتها تعود لقضية المركز الإعلامي التابع

<sup>9</sup> إفادة رقم 795.



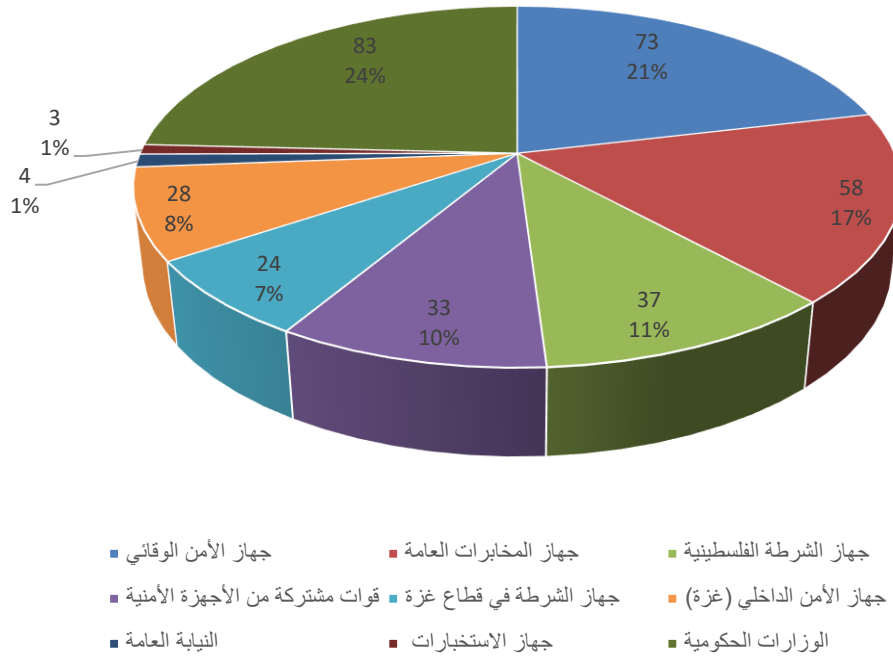
لجامعة النجاح<sup>10</sup>. وفي حين بات من الشائع امتناع الأجهزة الأمنية تنفيذ قرارات قضائية، لا سيما قرارات الإفراج عن محتجزين تعسفاً، فقد وثقت الحق 5 حالات امتناع عن تنفيذ قرارات قضائية خلال العام الماضي، جلها قرارات إفراج عن محتجزين على خلفيات سياسية أو حرية الرأي والتعبير، على الرغم من أن العدد الكلي أكبر مما وثقته مؤسسة الحق.

فيما صدر 12 حكماً جديداً بالإعدام خلال عام 2018، جلها في قطاع غزة، صدرت 7 أحكام منها عن محاكم عسكرية و5 أحكام عن محاكم مدنية، فيما تم تأييد 3 أحكام بالإعدام في نفس العام، ولم يتم تنفيذ حكم الإعدام بأي من هؤلاء حتى اللحظة. ويلاحظ أن سياسة أحكام الإعدام لا زالت درجة في قطاع غزة الخاضع لسلطة الأمر الواقع.

وبخصوص نصيب الأجهزة الامنية المختلفة من الانتهاكات، فقد تربع جهاز الأمن الوقائي بـ 73 حالة انتهاك، وبلغ نصيب جهاز المخابرات العامة من مجمل الانتهاكات التي وثقتها الحق 58 حالة، أما جهاز الشرطة الفلسطينية فقد بلغ نصيبه من الانتهاكات 37 انتهاكاً، في حين بلغت انتهاكات قوات مشتركة من الأجهزة الأمنية 33 انتهاكاً، في حين بلغ نصيب جهاز الشرطة في قطاع غزة، ممثلاً بالمباحث العامة أساساً، 24 انتهاكاً، وجهاز الأمن الداخلي من الانتهاكات 28 حالات، والنيابة العامة الفلسطينية 4 حالات، أما جهاز الاستخبارات فقد بلغت عدد انتهاكاته 3، أما الوزارات المختلفة فقد بلغ نصيبها 83 انتهاكاً الغالبية القصوى تعود إلى التقاعد القسري.

<sup>10</sup> أثبتت قضية المركز الإعلامي التابع لجامعة النجاح بعد فصل المركز عدداً من الموظفين والمتدربين/المتدربات لأسباب تتعلق بتفاعلهم مع هاشتاغ أطلقته وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للمركز ضد حادثة تفجير موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله في قطاع غزة على حد ادعاء عددٍ من المفصولين، في حين يدعي المركز أن أسباباً مهنية تقف خلف فصل الموظفين والمتدربين من المركز الإعلامي.

### نصيب الأجهزة الأمنية من الانتهاكات (أعداد ونسب)



وجدير بالذكر أن مؤسسة الحق قد وثقت كافة الانتهاكات من خلال 1186 إفادة، و 357 تقريراً، و 612 استمارة طوال عام 2018.